استمر الخلاف بين الموقفين الاميركي والفلسطيني، كما حدث تباين بين الموقفين الاردني والفلسطيني، بشأن طبيعة التنازلات المتبادلة بين الطرف العربي والاطراف الاخرى. وبشكل عام، فقد حاولت مصر ايجاد وسيلة للتوفيق بين مطلب الولايات المتحدة الاميركية بالاعتراف الفلسطيني باسرائيل، وطموحات م.ت.ف. بالاقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. الّا ان الموقف الاميركي استمر في تشدّده، الامر الذي حدا ببعض المسؤولين المصريين لانتقاده، باعتباره يميل الى تسكين الامور، وتجميد التحرّك واستمرار الاوضاع على ما هي عليه، ومن ذلك جعله اختيار اسماء الممثّلين الفلسطينيين عقبة في وجه السلام[٣١]. وعلى أية حال، فقد أدّى فشل المساعي المصرية، اضافة الى ثبات الاطراف كافة على مواقفها، الى اعلان الاردن تجميد اتفاق عمّان في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦. وقد حاولت مصر تلافي تداعيات هذا الاعلان، بالاستمرار في بذل مساعي الوساطة، من خلال التحرّك لاستعادة الثقة بين طرفي الاتفاق. وقد تركّز تحرّكها على تأكيد استمرار مبادىء اتفاق عمّان، وعقد لقاءات مع مسؤولين فلسطينيين واردنيين، والتركيز على محورية دور م.ت.ف. في محادثات السلام، والاعلان عن الترحيب بأي تحرّكات ترى مصر انها تساهم في دفع عملية التسوية، كما حدث في تأييد لقاء افران بين العاهل المغربي، الحسن الثاني، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، في تموز (يوليو) ١٩٨٦، وحثّ الولايات المتحدة الاميركية على التعامل، بشكل ايجابي، مع صيغ فلسطينية تربط الاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ بالاعتراف بحق تقرير المصير. الّا ان مواقف الاطراف المعنيّة باتت على حالها، ممّا أدّى الى فشل التحرّك المصري[٣٢]. وقد كان أخطر ما حدث في هذا الوقت، محاولة الولايات المتحدة الاميركية ايجاد قيادة بديلة عن م.ت.ف. داخل الارض المحتلة، وذلك من خلال ما عرف بخطة التنمية الاردنية بالضفة الفلسطينية. كان الرأي المصري، في هذا الشأن، قد عبّر عنه الوكيل الاول لوزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس مبارك للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، بقوله انه اذا كانت «الدوائر الاميركية تعتقد ان تحسين الاوضاع المعيشية للسكان في الارض المحتلة سوف يدخل تغييراً جوهرياً على القضية وجهود السلام، فهي واهمة. لأن هذا لن يترتب عليه قبول الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي باستمرار الاحتلال والحكم الاسرائيلي في صورته المخفّفة. ومن جهة أخرى، فاذا كانت الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل تظنّان ان تحسين الاحوال المعيشية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة سوف يترتب عليه ظهور قيادة فلسطينية بديلة من منظمة التحرير الفلسطينية، فان هذا اضغاث احلام»[٣٣].

واخيراً، وفي اطار مرحلة التفاهم بين الاردن وم.ت.ف. لا بدّ من توضيح موقف مصر من تداعيات الغزو الاسرائيلي للبنان. ولعلّ أهمّ حدث وقع في هذه الفترة هو الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي، والذي تمّ التوصل اليه في ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣، حيث رحّبت مصر بهذا الاتفاق، ورأت ان لبنان قد خرج بعده وقد نجح في الدفاع عن حقوقه، وان مصر تؤيد سيادة لبنان وانتهاء الاحتلال الاجنبي لأراضيه؛ كما رأت ان الضغوط التي تعرّض لها، كانت في وجه مطالب اسرائيلية تتصوّر ان كل شيء حق لها. لكن المفاوض اللبناني نجح في افشال أهداف اسرائيل في استمرار وجودها العسكري في الجنوب اللبناني، وكذلك ربط الانسحاب الاسرائيلي بالتطبيع معه، الخ. كما نجح لبنان في تأكيد وحدته وعروبته، وعدم استخدام اراضيه في تهديد سوريا[٣٤].

وهكذا، جاء تقييم مصر لاتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ ايجابياً، على الرغم ممّا اشتمل عليه الاتفاق من نصوص تؤكد اختراق لبنان من جانب اسرائيل، سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وثقافياً. وهو ما استدعى تكتّل القوى الوطنية اللبنانية والعربية ضد استمراره، الامر الذي حمل